

دور مراكز الفكر والأبحاث في بناء السياسات الأمنية العامة للدول العربية The Role of Think Tanks in Building Public Security Policies for Arab Countries

رضا شوادرة*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2-الجزائر

r.chouadra@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 14/09/2022 تاريخ القبول: 20/04/2023 تاريخ النشر: 10/06/2023

ملخص:

يعد الدور المتزايد لمراكز الفكر والأبحاث في صناعة القرار السياسي والأمني مؤخرًا باعثًا جادًا لتبيان أهميتها ومكانتها أكاديميًا وعمليًا، بحيث أنها تلعب دورًا فعالًا ومؤثرًا في صناعة توجهات السياسة الأمنية العامة للدول، ولقد أصبحت هذه المراكز محل إهتمام العديد من الدول العربية مؤخرًا، حيث شهدت إنتشار كبيرًا في معظمها وإتسعت دائرة نشاطها وهذا ما سنحاول دراسته في هذا البحث، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة محاور رئيسية أولاً: إبراز مفهوم هذه المراكز وتبيان أهميتها، وثانياً: يتم توضيح طبيعة عملها وكيف تؤثر في صنع القرار الأمني، وصولاً الى دراسة واقعها ودورها الحقيقي في الدول العربية مع إبراز في الأخير الحلول المقترحة لدور ريادي وجديد لها سياسياً وأمنياً، لنخلص في خاتمة البحث تبين دورها وأهميتها في صناعة السياسات الأمنية للدول.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر. السياسة الأمنية. صنع القرار. الدول العربية.

Abstract:

The increasing role of think tanks and research centers in political and security decision-making recently is a serious reason to show their importance and status academically and practically, as they play an effective and influential role in making the directions of the general security policy of countries, and these centers have become of interest to many Arab countries recently, as they witnessed a great spread. In most of them, the circle of their activities has expanded, and this is what we will try to study in this research. It has been divided into three main axes. First: highlighting the concept of these centers and showing their importance. Second: The nature of its work and how it affects security decision-making is clarified, leading to a study of its reality and its real role in the Arab countries, with the latter highlighting the proposed solutions for a pioneering and new role for it politically and in security. Let us conclude in the conclusion of the research by showing its role and importance in making security policies for countries.

Keywords: Think Tanks, Security Policy, Decision-making process, Arab countries

مقدمة

تلعب مراكز الفكر والأبحاث دوراً مهماً في عملية تطور الدولة والمجتمع، وتعتبر فاعلاً أساسياً في رسم توجهات السياسة الأمنية العامة للدول، حيث أصبحت مراكز الفكر والتفكير محل اهتمام العديد من الدول العربية منذ تسعينات القرن العشرين، وقد شهدت انتشاراً كبيراً واتسعت دائرة نشاطها من حيث الكم والنوع وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه مراكز الفكر العربية في ترشيد ورسم السياسات الأمنية العامة للدول خاصة في ظل التغير الدولي لمؤسسات صنع القرار، كما تهدف إلى الوقوف على أهم التحديات والإشكالات التي تواجه فعالية هذه المراكز البحثية في التأثير على مخرجات القرار السياسي الأمني للدول.

إشكالية الدراسة:

في سبيل التعرف على دور وأهمية مراكز الفكر والأبحاث الرسمية وغير الرسمية في بناء وتوجيه السياسات الأمنية العامة للدول، وكذا مدى توظيف صانع القرار للأبحاث والدراسات التي تنتشرها هذه الأخيرة والتي تتعلق بقضايا دولية ومحلية تم طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تفعيل وتعزيز دور مراكز الفكر والأبحاث في بناء السياسات الأمنية للدول العربية؟

فرضية الدراسة:

♦ كلما كان هناك اهتمام بمراكز الفكر والتفكير في بلدان العربية كلما كان هناك رشادة وعقلانية في اتخاذ القرارات المناسبة .

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

أولاً: اطار مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث ودورهم في صنع القرار واعداد السياسات.

ثانياً: واقع مراكز الفكر والأبحاث في العالم العربي ودورها في بناء السياسات الأمنية العامة.

ثالثاً: مستقبل مراكز الفكر والأبحاث في العالم العربي.

أولاً: اطار مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث ودورهم في صنع القرار واعداد السياسات

1. مفهوم مراكز الفكر والأبحاث Tanks-Think

لا يوجد تعريف عام وشامل لهذه المؤسسات التي تسمى بمسميات عديدة ومن بينها : مراكز الأبحاث والدراسات، مراكز التفكير، خزانات فكر، مراكز الفكر والرأي، مؤسسات بحثية وغيرها من المسميات التي أطلقت عليها، حيث يطلق عليها في بريطانيا على سبيل المثال اسم مراكز الأبحاث والدراسات، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيطلق عليها تسمية مراكز الفكر، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه التسميات هي في المحصلة تشير إلى مدلول واحد في اللغة الإنجليزية وهي: Think-Tanks، وهذا لصعوبة إيجاد ترجمة محددة للمصطلح، بالإضافة إلى أن أغلب هذه المراكز التي تسمى بمراكز البحوث لا تعرف نفسها كـ " Think-Tanks " حيث تصنف نفسها على أنها منظمات غير حكومية، وهذا يعتبر تعريف في حد ذاته.

تذهب هذه الدراسة إلى تعريف مراكز الفكر على أنها " منظمات غير حكومية تجمعها مصالح مشتركة، تسعى إلى تقديم اقتراحات وتوصيات يستند إليها صانع القرار السياسي لمعالجة والاستجابة للأحداث المتعلقة بالتهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن الوطني للدولة، بالشكل الذي يساهم في تحديد أفضل الأولويات والأهداف الأمنية".¹

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تم تعريفها على أنه: " منظمات ملتزمة وبصورة دورية بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات الأمنية العامة، حيث تشكل هذه المنظمات حلقة وصل بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة".²

ولقد عرفها "ديان ستون"^{*} و "مارك كارنت" في كتابهما **مراكز الفكر عبر الأمم: دراسة مقارنة؛** بأنها³: " منظمات مستقلة نسبيا تحاول التأثير على سياسة صانع القرار عن طريق جماعات الضغط، من خلال إعداد التصورات الفكرية والتحليل حول السياسة العامة وتثقيف المجتمع المدني".

والملاحظ من هذه التعاريف السابقة أنه لا يوجد اختلاف كبير بينها حول تعريف مراكز الفكر والأبحاث، فهي مؤسسات تقوم بإنتاج المعرفة والدراسات والبحوث حول القضايا المحلية والدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الهدف منها تمكين صانع القرار من صياغة سياسات حول مشكلات أمنية معينة تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك، وبتفعيلها يمكن توفير أكبر قدر ممكن من الحماية الداخلية والخارجية للأمن الوطني بكل أبعاده ومستوياته، وقد تكون هذه المراكز البحثية مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية أو جهات غير حكومية.

2. نشأة مراكز الفكر والأبحاث وتطورها

اختلف الباحثون في تحديد تاريخ الذي نشأ فيه مراكز الفكر والبحوث، فمنهم من يرجع نشأتها في صورتها الأولى داخل الجامعات الأوروبية وتحديدا في القرن الثامن عشر، حيث كانت تعرف باسم "الكراسي العلمية"، وكانت نشأة أول كرسي في بولونيا وفي باريس باسم "الدراسات الشرقية".⁴

في حين يرجع البعض الآخر ظهور أول مركز بحث في بريطانيا سنة 1831 باسم "المعهد الملكي للدراسات الدفاعية"، في مقابل ذلك هناك من يرى بأن مراكز الأبحاث هي ظاهرة حديثة نسبيا في المجتمعات والعلاقات الدولية تعود إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية "مؤسسة راند 1949".⁵

عموما يمكن تقسيم ظهور مراكز الفكر والأبحاث إلى ثلاث مراحل أساسية:⁶

➤ المرحلة الأولى: ظهرت الفئة الأولى من هذه المراكز في فترة الحرب العالمية الأولى، كان دورها ينحصر في تقديم الحلول السلمية لتسوية النزاعات والحروب، وكانت أول مؤسسة مختصة بشؤون السياسة الخارجية هي مؤسسة "كارينجي للسلام الدولي" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1910، يليها "معهد بروكينغر" عام

1916، و"مؤسسة القرن" 1919، و"مجلس العلاقات الخارجية" عام 1921 وغيرها من المراكز البحثية المتخصصة.

➤ المرحلة الثانية: تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تزايد كبير لهذه المؤسسات، ومن أبرزها "مؤسسة راند" 1946 التي تعتبر أكبر مركز في العالم، ومهندس السياسات الأمريكية في الداخل والخارج، بعدها تأسس "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام 1958، و"معهد دراسات الشرق الأوسط بأمريكا عام 1984، و"معهد ستوكهولم لأبحاث السلام عام 1966.

➤ المرحلة الثالثة: ترجع إلى نهاية القرن الحادي والعشرين، حيث انتشرت هذه المراكز في مختلف أنحاء العالم وازداد نفوذها، وتتنوع مجالات اختصاصها، حيث وصل عددها حسب مشروع مؤشرات مراكز الفكر والأبحاث بجامعة بنسلفانيا إلى 6480 مركزا بحثيا متخصصا في مجالات السياسة الأمنية العامة في تسعة مجالات موزعة على أقاليم مختلفة (أنظر الجدول 01)، نجد أغلبها ينشط في مجال دراسات السلام والصراع، وبعضها ينشط في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، والبعض الآخر نجده يهتم بالمجالات الاقتصادية والمالية وشؤون الهجرة وغيرها من المجالات.

الجدول (01): عدد مراكز الفكر والأبحاث في العالم

المنطقة	عدد المراكز البحثية	نسبة المراكز البحثية إلى مجموعها الكلي في العالم
إفريقيا	548	8%
آسيا	1200	18%
أوروبا	1757	27%
أمريكا اللاتينية والكاريبين	690	11%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	333	5%
أمريكا الشمالية	1913	30%
أوقيانوسيا	39	1%
المجموع	6480	100%

Source : James G. McCann, The Global « Go –To Think Tanks 2010 », Think Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011, P16.

3. أصناف مراكز الفكر والأبحاث

تعددت معايير تصنيف مراكز الفكر والأبحاث في العالم على النحو التالي:⁷

أولاً: معيار التمويل ومدى الارتباط بالسلطة العليا:

وفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي:

♦ المراكز البحثية الحكومية: يخضع هذا النوع من المراكز إلى ملكية القطاع الحكومي الذي يتولى تمويل مشاريعها البحثية، حيث يؤثر بشكل أو بآخر على موضوعاتها أو أجندتها البحثية التي هي بالأساس موجهة لخدمة احتياجات صانع القرار وتوجيه قراراته.

♦ المراكز البحثية غير الحكومية: تتسم هذه المراكز الخاصة بالاستقلالية المالية والإدارية والقانونية حيث لا تخضع في عملها لأي تأثير حكومي سواءً من قريب أو من بعيد، ويتجلى نشاطها في خدمة الصالح العام.

ثانياً: معيار الأيديولوجي والسياسي:

وفقاً لهذا المعيار، يتم تصنيف مراكز الفكر والأبحاث على حسب الانتماء السياسي الحزبي والتوجه الأيديولوجي إلى الفئات التالية:

- ♦ على صعيد الدول الغربية نجد:
 - المراكز الفكرية ذات الاتجاه الليبرالي
 - المراكز الفكرية ذات الاتجاه المحافظ.
 - المراكز الفكرية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي.
- ♦ على صعيد الدول العربية نجد:
 - المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
 - المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي.
 - المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي.
 - المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني.

ثالثاً: معيار الاستقلالية:

وفقاً لهذا المعيار، يتم تصنيف مراكز الفكر والأبحاث على النحو التالي:

- ♦ المراكز البحثية المستقلة.
- ♦ المراكز البحثية شبه المستقلة.
- ♦ المراكز البحثية التابعة للجامعات.
- ♦ مراكز الأبحاث الحكومية وغير الحكومية.

رابعاً: المعيار الوظيفي (مجال التخصص):

- ♦ مراكز بحثية تنشط في مجال الأبحاث التاريخية والسياسية.
- ♦ مراكز بحثية تنشط في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية.
- ♦ مراكز بحثية تنشط في المجالات الاقتصادية ومجالات الطاقة والبيئة وغيرها

4-المعايير الرئيسية لترتيب مراكز الفكر والأبحاث في العالم

تعد المعايير الآتية اهم معايير القياس لوضع ترتيب علمي وواقعي ودقيق لمراكز الفكر والأبحاث على المستويين الدولي والعربي ومدى درجة تأثيرها على القرار وبناء السياسات، وهي خمسة معايير أساسية:⁸ أولاً: معايير ترتبط بالمركز نفسه:

- ♦ حجم الأبحاث العلمية التي تصدر منها، ونوعيتها وتنوع مجالات بحثها.
- ♦ حجم الموازنة والموارد العامة والتجهيزات المكتبية المخصصة للبحث العلمي.
- ♦ قدرة الدولة على جلب التمويل واستقطاب المنح من المؤسسات العامة والخاصة.
- ♦ عدد الجوائز التي حصل عليها المركز وباحثوه محليا ودوليا.
- ♦ بالنسبة إلى مراكز البحوث في العالم العربي فيشترط أن يكون المقر الرئيسي للمركز في العالم العربي وألا يكون المركز فرع لمؤسسة دولية أو أجنبية.

ثانياً: معايير ترتبط بنشاط ومهام المركز البحثي، وتشمل:

- ♦ مدى نجاح المركز في تحقيق الأهداف المسطرة والتي أنشئت من ورائها.
- ♦ حجم النشاطات البحثية التي تقوم بها ومدى جودتها من محاضرات، ندوات، مؤتمرات.
- ♦ قدرة المركز على جلب النخب عالميا وإقليميا من صناع القرار ومفكرين وباحثين وأكاديميين.
- ♦ مدى نجاح المركز على الانفتاح على المراكز البحثية الأخرى.
- ♦ مدى استجابة المركز للأحداث والتطورات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

ثالثاً: معايير ترتبط بالقدرة على دعم اتخاذ القرار وصنع السياسات:

- ♦ درجة التواصل بين هذا المركز وصانع القرار في الدولة المعنية.
- ♦ دور المركز في تطوير وبناء الاستراتيجيات والسياسات داخليا وخارجيا.
- ♦ عدد التقارير المرفوعة إلى صناع القرار.
- ♦ عدد مشاركات المركز في عمليات التقييم المسبقة للاقتراحات المطروحة على صانعي السياسات.
- ♦ قدرت المركز على تقديم حلول ومقترحات واقعية للتحديات الأمنية التي يواجهها المواطن.

رابعاً: معايير ترتبط بالقدرة على الإسهام الأكاديمي الفعال:

- ♦ عدد الدوريات التي تصدرها سنويا، ومدى إقبال الباحثين عليها.
- ♦ عدد إصدارات البحوث المنشورة من قبل المركز، ومدى تغطية وسائل الإعلام لها.
- ♦ مدى إقبال الباحثين على نشر مقالاتهم في الدوريات العلمية التي تصدرها.
- ♦ مدى اهتمام المركز بتدريب وتطوير الكوادر البشرية من خلال التدريب الداخلي والخارجي.

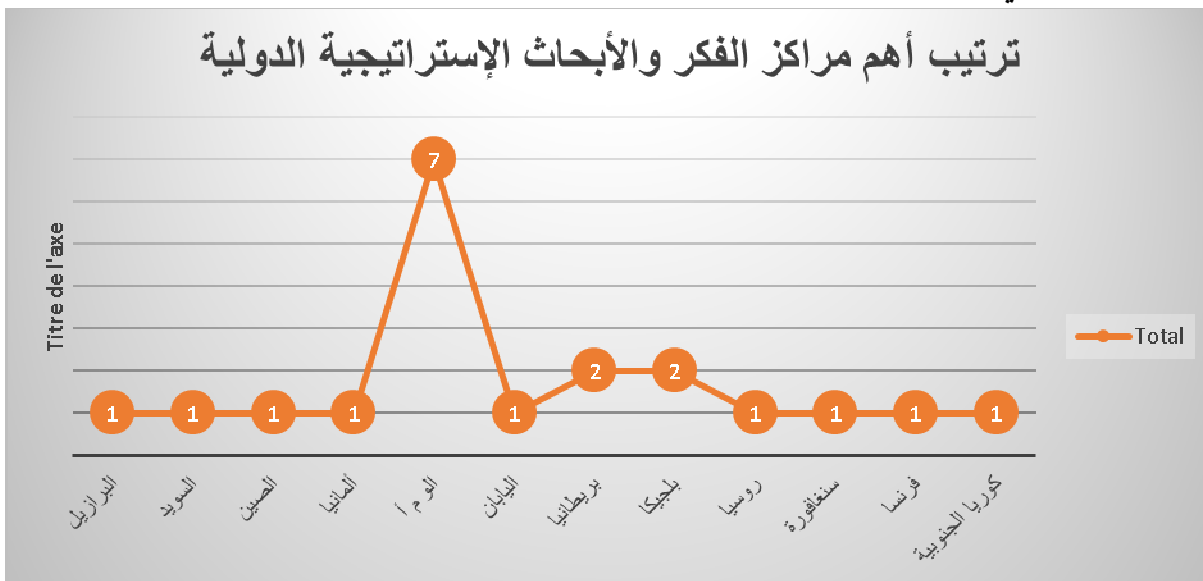
خامساً: معايير ترتبط بالكفاءة في التواصل مع المجتمع:

- ♦ مدى تواصل المركز مع الجمهور العام من خلال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
- ♦ توفر الشفافية والمصادقية والحيادية في تناول الموضوعات والقضايا المرتبطة بالمجتمع.

على الرغم من تعدد المعايير التي تستخدم في الوقت الراهن لتقييم مراكز المراكز الفكر بصفة عامة، إلا أنه يلاحظ افتقار عمليات التقييم إلى كثير من الدقة والحيادية، ويمكن تحديد أهم التحديات التي تواجه هذا التقييم في النقاط التالية:⁹

- ♦ افتقار عمليات التقييم الى معايير توضح العلاقة بين المؤسسة البحثية والجهات الثلاث التي تستهدفها لتحقيق أهدافها، وهي: صناع السياسات، والجهات الأكاديمية، وخدمة المجتمع
- ♦ افتقار معايير الشمولية، سواء من حيث تعدد المجالات والتخصصات التي تغطيها المؤسسة البحثية أو تعدد النشاطات، أو العمل في أطر محلية وإقليمية ودولية.
- ♦ افتقار القدرة على إيصال الأفكار والانتشار والتأثير في الجمهور العام، من خلال تقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي، وهي التي توفرها التقنيات الحديثة.
- ♦ افتقار معايير استغلال ميزات العولمة مثل اتفاقات التعاون مع المؤسسات البحثية الأخرى محلياً وإقليمياً، وعالمياً، والمرونة في تحقيق الأهداف بالاتفاق مع خبراء من خارج مجال عمل الباحثين الدائمين في المؤسسة البحثية.

من خلال تطبيق المعايير السابقة على 219 مركز أبحاث استراتيجية في 25 دولة غير عربية، أسفرت النتائج عن الترتيب التالي:



المصدر: تقرير مركز الجزيرة للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تم تفحص الموقع يوم: 16-09-2022 على الساعة 15.33: <https://studies.aljazeera.net/ar/centernews/201210810104495741.html>

5. آلية تأثير مراكز الفكر والأبحاث على عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الأمنية العامة

إن الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص على صعيد البحث العلمي من خلال مراكز الفكر والأبحاث الخاصة يشكل ضرورة استراتيجية لتطوير السياسات التنموية وترشيد القرارات وتحسين أداء حكوماتها على الصعيد المحلي والدولي.

فقد أصبحت مراكز الفكر والأبحاث في معظم دول العالم بشكل عام وأمريكا وأوروبا والمنطقة العربية بشكل خاص تلعب دوراً غير مباشر في بناء السياسات الأمنية العامة وفي ترشيد القرارات لدى صانع القرار في شتى المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها. ففي كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات ورسم سياسات بناءً على ما تنتجه هذه المراكز من أبحاث ودراسات ميدانية حول قضايا معينة. كما أن تأثير هذه المراكز على صانع القرار يختلف من دولة لأخرى، فبعضها يكون تأثيرها مباشر وبعضها الآخر غير مباشر¹⁰.

ويمكن تلخيص أهم أشكال التأثير في ما يلي:

- ♦ تتدخل مراكز البحوث في عملية توجيه القرار السياسي، ونلتمس ذلك في الدراسات التي تخلص إلى تقديم الاستشارة والتوصيات لصانع القرار أثناء أو قبل عملية اتخاذ القرار أو تنفيذه، حيث يقدمون النصائح والخبرة ويرفدون صانع القرار إلى توظيفها والاستفادة منها في التحرك على المستوى الآني أو المستقبلي أو في تغيير توجهات الرأي العام أو في إدارة الأزمات التي ينتج عنها مشاكل أمنية معقدة.
- ♦ تعمل مراكز الفكر على توليد أفكار جديدة وبلورة خيارات فعالة يكون شأنها التأثير في ترتيب أولوية القضايا الأمنية الحساسة موضوع النقاش مثل: قضايا الهجرة والإرهاب الدولي والتهديدات البيولوجية والنووية والبيئية وغيرها.

- ♦ تعمل مراكز الفكر على تقريب وجهات النظر بين الحكومة والفواعل غير الرسمية حول إعداد سياسة معينة حيث تلعب دور توفيق بين تباين هذه المواقف وسياساتها.¹¹

- ♦ تتدخل مراكز الفكر كفاعل مباشر في بعض القضايا الدولية، ومثال ذلك قيام المركز الأمريكي للسلام بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقيامه بتدريب موظفي الإدارة الأمريكية.
- ♦ تلعب مراكز الفكر دور استشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة مختصة وسرعة في الإنجاز.

ويمكن إجمال تأثير مراكز الفكر على عملية صنع واتخاذ القرار في السياسات الأمنية العامة للدول في ثلاث مستويات رئيسية، يدرجها الأستاذ "وليد عبد الحي" في النقاط التالية:¹²

- مرحلة الإعداد القرار: يتمثل دورها في بلورة الخيارات المختلفة وتوفير المعلومات وتفسيرها وتحليلها وتقديم نتائج حولها.

- مرحلة تقييم القرار: تركز مراكز الفكر على تحليل مخرجات القرار وتقييمها وإعطاء بدائل بشأنها من خلال قياس ردود أفعال الجماعات المستهدفة "استطلاع الرأي العام".

- مرحلة تعديل القرار: التركيز على النقائص والمعضلات التي واجهت تنفيذ القرار، من خلال اقتراح البدائل والحلول.

والملاحظ أن دور مراكز الفكر والأبحاث يرافق جميع مراحل عملية صنع القرار في السياسات الأمنية العامة للدول، من تحديد المشكلة وتوفير المعلومات ووضع البدائل والمفاضلة بينها وتقييم النتائج وغيرها.

ثانياً: دور مراكز الفكر والأبحاث في بناء السياسات الأمنية العامة في الدول العربية

1. واقع مراكز الفكر والأبحاث في الوطن العربي

إذا أردنا الحديث عن وضع مراكز الفكر والأبحاث في العالم العربي، فإننا نلاحظ أن دورها لا يزال حديث النشأة مقارنة بمثيلتها في الدول الغربية، ورغم زيادة عددها وانتشارها في العديد من الدول لا تزال غير فاعلة في محيطها.

فلقد دخلت مراكز الفكر والأبحاث بؤرة الاهتمام العربي في وقت متأخر، فكانت بداياته في مصر مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1952، ثم تأسس بعدها معهد البحوث والدراسات العربية عام 1956 المرتبط بالجامعة العربية ومقره في القاهرة، ثم تلاه تأسيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1968 بمصر، حيث كان تأسيسه حكومي بامتياز، ثم أنشئ بعدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في عام 1975، حيث كان مختص في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المجتمع العربي.

لاحقاً منذ بداية فترة التسعينات من القرن الماضي بدأت تنتشر ثقافة تأسيس المراكز البحثية الخاصة في المجتمعات العربية، خاصة في مرحلة ما بعد "الحراك الشعبي العربي" في العديد من الدول العربية، نتيجة زيادة مستوى المساءلة والشفافية والحرية والتغيير وغيرها، حيث شهدت طفرة في تأسيس عدد كبير من مراكز الفكر والأبحاث، لكنها ما تزال متأخرة مقارنة بنظيرتها في المناطق الأخرى على مستوى العالم، ولكن المتمعن جيداً لدورها في مجال رسم وبناء السياسات الأمنية العامة للدول لا يزال ضعيفاً ومحدوداً، والملاحظ على مراكز الفكر العربية أنها جاءت امتداداً لأيديولوجيات وسياسات مرتبطة بنظام سياسي معين، حيث يمثلون الانظمة وتوجهاتها، الأمر الذي أدى إلى تسييسها وعدم الاقتداء بها في مجال البحث العلمي.

يمكن تصنيف مراكز الفكر والأبحاث في الوطن العربي إلى ثلاثة اصناف أساسية:¹³

♦ مراكز الأبحاث التي تمثل امتداداً لمراكز أبحاث أخرى أجنبية مثل مركز كارينجي للشرق الأوسط في بيروت الذي هو مؤسسة تابعة لمركز كارينجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- ♦ مراكز الأبحاث الحكومية التابعة للنظام السياسي للدولة الوطنية مثل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي يتولى تمويله الشيخ محمد بن زايد آل نيهان - أبو ظبي.
- ♦ مراكز أبحاث غيرحكومية ذات النفع العام مثل مركز الخليج للأبحاث على الصعيد المحلي ومجلس التعاون الخليجي على الصعيد الدولي.

2. مراكز الفكر العربية ودورها في صنع السياسات الأمنية :

تلعب مراكز الأبحاث العربية دوراً رئيساً في صياغة السياسات الأمنية العامة للدول العربية خاصة في ظل التغيرات الإقليمية الراهنة، حيث تمارس عملها في نشر الثقافة السياسية وفي تقديم الحلول للمشكلات والأزمات التي يواجهها صانع القرار في بيئته الداخلية والخارجية، ويمكن رصد بعض جهود مراكز البحوث العربية في النقاط التالية:

- ♦ تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول قضايا عامة أو حساسة لصناع القرار في الوطن العربي.
- ♦ إجراء بحوث ودراسات حول تحليل المشكلات الأمنية في المنطقة العربية وبلورة رؤى ومقترحات عملية للتعامل معها والحد من آثارها، بالإضافة إلى استشراف آفاق مستقبلها ووضع خطط المستقبلية حولها.
- ♦ تتبع المستجدات والتطورات العالمية والإقليمية في المنطقة العربية.
- ♦ الاستقراء المستقبلي للبيئة الإقليمية والدولية والتوازنات العالمية ومحاولة العمل على بلورة استراتيجيات إقليمية موازية لها.
- ♦ إثراء البحث العلمي في مجالات العلوم السياسية والاستراتيجية من خلال جذب كوادر بشرية متخصصة في هذا المجال.
- ♦ الترويج لأيديولوجية أو سياسة معينة.

ثالثاً: مستقبل مراكز الفكر والأبحاث في العالم العربي

لا بد من التأكيد أولاً بأن أنظمة الحكم والدول ليست عبارة فقط عن هياكل مادية أو مؤسسات رسمية، وإنما تتضمن أيضاً الجانب الثقافي الحضاري الذي يتضمن الدين والهوية والتاريخ والعادات والتقاليد، وهي أيضاً أجزاء من نظام الحكم، والانطلاق من هذا الفهم يعني بأن هناك نموذجاً حضارياً لدى هذه الأنظمة العربية، والتي تحتاج إلى النظر في منظومتها القيمية ومرجعيتها الثقافية والتاريخية، وهي مسائل جد مهمة للنقاش والحديث عنها خاصة في عصرنا الحالي، وبطبيعة الحال فإن حل هذه المسائل لا تقع ضمن مسؤولية عامة الناس، بل تقع ضمن مسؤولية المؤسسات النخبوية ذات المركز العلمي العالي لتحديد المشكلة بدقة وتوصيفها، وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات مراكز الأبحاث والدراسات التي يمكن تشبيهها بالقاعدة المعرفية كونها تساهم بشكل كبير في معالجة مسائل ومواضيع تقع في صلب المشروع المجتمعي والسياسي للدولة كمسائل الأمن والتطرف والإرهاب والعولمة والثقافة.

إن هندسة المشروع السياسي ومجتمعي في العالم العربي عبر مراكز الفكر يحتاج إلى رؤية عميقة ودقيقة من الباحثين للتخطيط وإعادة بعث المعرفة العربية ، والنهوض بعدة قطاعات أخرى تساهم في تطور الدول العربية ويتضمن ذلك المرور بأربع مراحل أساسية¹⁴:

• **المرحلة الأولى:** يتم في هذه المرحلة تشخيص الواقع، بمعنى أنه لا بد من هذه المراكز أن تترك حقيقة الواقع للمشروع في تهيئة الأرضية المعرفية المناسبة لبناء النموذج السياسي ناجح بمجالاته المختلفة، وهي مرحلة تتطلب وقت وجهود قوى بشرية متميزة ومتمكنة قادرة على استقراء الواقع لفهمه جيداً.

• **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تخطيط وبناء الأفكار، إذ يتم فيها تصحيح الأفكار المغلوطة المنتشرة لدى المجتمعات العربية ، كتلك الأفكار التي تربط الإرهاب والتطرف والعنف بالإسلام، وتقتضي هذه المرحلة أيضاً إعداد خطط عمل، وإعداد برامج وتقارير علمية جديدة بكثرة بعد معرفة ورصد واقع السياسي والامني للدول في عدة قطاعات كاليئة والثقافية والاقتصاد والأمن والسياسة.

• **المرحلة الثالثة:** وهي أهم خطوة، وتعتبر المفتاح الرئيسي لنجاح عمل هذه المراكز، وتتضمن عملية التجسير بينها وبين مؤسسات الدولة وصنع القرار لكي تكون هذه الأبحاث فعالة على أرض الواقع، وهي عملية صعبة نوعاً ما تحتاج ربما إلى وقت طويل وترتبط بعدة تحديات.

• **المرحلة الرابعة:** تتضمن مساهمة ما توصلت له الأبحاث بعد تحويلها إلى تجربة عملية، وهي مرحلة يركز فيها الباحثون على تقييم أفكارهم وتقديم رؤى مستقبلية حولها.

إن توفر هذه المراحل الأربع العملية يعزز بشكل كبير عمل مراكز البحث ويساهم في تقريبها من صناع القرار على نحو كبير، وبالتالي زيادة أدوارها خصوصاً فيما يتعلق بتزويدهم بالمعلومة الدقيقة والصحيحة المرتبطة بالواقع بدلاً من الاعتماد على مراكز الأبحاث الغربية التي تتعاطى في الكثير من الأحيان معلومات لا تعكس الواقع العربي.

ويحتاج بناء المشروع المجتمعي السياسي العربي إلى بناء روح جديدة، واستحداث الكثير من الأمور وفقاً لما يقتضيه الواقع مع المحافظة مع القيم ، ومجابهة التوغل العميق الغربي السلبي في ثقافتنا وحضارتنا، لذلك فإنه لا بد على مراكز الفكر القيام بعدة أدوار لبناء المشروع على النحو الآتي:

• إنتاج معرفة مرتبطة بالواقع العربي، والانطلاق منها لبناء الاستراتيجيات وتطوير المقاربات والرؤى والمناهج للتعاطي مع قضايا ومشاكل الأمنية .

• تقديم الأفكار الجديدة والرؤى الاستراتيجية، والمساهمة في ترشيد السياسات العامة للحكومات

• تقييم السياسات واستقراء المستقبل، فهي بمثابة مجسات لاستشعار المخاطر المستقبلية التي قد تحيط بالأمة، وذلك من خلال اعتمادها على تقنيات الدراسات المستقبلية.

• معرفة التوجه العام للرأي العام عبر استطلاعات الرأي المختلفة

تحديات إشراك مراكز الفكر في بناء السياسات الأمنية العربية

ثمة العديد من العوائق والتحديات التي تقف ضد النهوض والارتقاء بعمل المراكز البحثية العربية التي قد تؤثر سلباً على جودة عملها أو فعاليتها سواءً في مجال البحث العلمي أو في مجال السياسة العامة أو عملية صنع القرار ويأتي على رأسها:

♦ التركيبة السياسية ومشكلة الاستقلالية:

تمثل البيئة السياسية في الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة أحد العوائق التي تعرقل عمل ونشاط مراكز البحوث في المنطقة، حيث يخشى صانع القرار من أن تصبح هذه المراكز طرفاً فاعلاً ومؤثراً في المعادلة السياسية في المنطقة، ما يؤدي إلى عواقب غير محسوبة داخل سيرة عمل أنظمتها، وهو ما يدفع صانع القرار إلى فرض قيود سياسية وأمنية على عملها التي قد تخدم تيارات سياسية معينة أو دول أجنبية. إضافة إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه المراكز نظراً لعدم قناعة المستثمر بدورها وفعاليتها في مجال البحث العلمي، ذلك أن غالبية الدراسات والأبحاث التي تجريها تقتصر على القيادات والمسؤولين ولا تتيح مشاركة الرأي العام فيها، نتيجة تبعية الجهات الحكومية أو الجامعات. من ناحية أخرى، فإن الباحثون الذين ينشطون داخل المراكز الخاصة يرجعون عزوف صانع القرار من الأخذ بدراساتهم إلى قلة المعلومات التي يتحصلون عليها من الجهات الحكومية التي تمتنع عن تزويدهم بالبيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة اللازمة للوصول إلى نتائج قابلة لتطبيق على أرض الواقع.

♦ مشكلة التمويل:

تعاني أغلب المراكز البحثية العربية من انخفاض مستويات التمويل الحكومي والخاص في مجال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، مما يخلق مشكلة لهذه المراكز في الاستمرار في إنتاج المعرفة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى الجهات التمويلية الأجنبية، التي قد تؤثر في طبيعة عملها وفي حيادية الأبحاث وموضوعيتها، فتصبح حينها عرضة للمساءلة القانونية من قبل حكوماتها.

♦ غياب الإطار المؤسسي والتشريعي:

تفتقر العديد من الدول العربية إلى القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المراكز البحثية الخاصة، ما يدفع بها إلى العمل تحت غطاء المؤسسات الإعلامية، ما قد ينعكس سلباً على طبيعة عملها ونشاطها، كما أن غالبية هذه المراكز لا يوجد لديها وضوح في الوظيفة أو المجال الذي تنشط فيه.

بالإضافة إلى الإشكاليات والتحديات التي سبق الإشارة إليها فإن هناك مجموعة أخرى إضافية من التحديات خاصة بالوطن العربي، ومن هذه التحديات والمعوقات ما يلي:

♦ ضعف الشراكة التفاعلية بين المراكز الفكر الحكومية والمراكز الخاصة المستقلة عن القطاعات الحكومية.

♦ غياب مؤشرات علمية لقياس أداء ومهنية مراكز الأبحاث العربية ومستوى إنتاجها الفكري، حيث تفتقر

الدول العربية إلى وجود قاعدة بيانات شاملة مستقلة تعمل على رصد وتقييم مراكز البحث العربية وترتيبها.

- ♦ ضعف قدرة المراكز العربية على جذب الكوادر البشرية ذات الكفاءة والفعالية والابتكار.
- ♦ ضعف الوعي الثقافي والسياسي لدى كبار المسؤولين بأهمية ودور هذه المراكز في ترشيد القرارات وبناء السياسات.

- ♦ انهيار عدد من الأنظمة السياسية العربية الذي استتبعه انهيار في المراكز البحثية التي ارتبطت بها.

2. نحو دور جديد لمراكز الفكر والأبحاث العربية

بالنظر إلى ما سبق يتضح أن مراكز الفكر والبحث في الوطن العربي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي ودورها في مجال تحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة القضايا الراهنة التي تهم المجتمع والدولة، ولذلك ارتأت هذه الدراسة إلى اقتراح جملة من التوصيات والحلول التي على ضوءها يمكن تفعيل دور مراكز البحث في الوطن العربي نذكر منها:

- ♦ توثيق الروابط التعاونية بين مراكز البحوث في جميع المجالات وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.
- ♦ زيادة الدعم الحكومي لهذه المراكز من أجل إنتاج المعرفة وتطوير أفكار جديدة خاصة في مجال السياسات الأمنية العامة.
- ♦ توفير البيئة المناسبة للعاملين في مجال البحث العلمي وفتح باب التعاون فيما بينها وبين صانعي القرار لتبادل المعلومات في القضايا الحساسة التي تهم الشأن العام.
- ♦ تزويد المراكز البحثية بالكوادر البشرية المؤهلة ودعمها.
- ♦ تزويد المراكز بتقنيات البحث الحديثة.
- ♦ توعية الرأي العام بأهمية نشر ثقافة البحث العلمي.
- ♦ تسير عملية الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة من الجهات الحكومية أو من القطاع الخاص أو الرأي العام.

الخاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع مراكز الفكر والأبحاث ومدى مساهمتها في بناء السياسات الأمنية العامة للدول العربية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر مراكز الفكر والأبحاث فاعلا مهما في رسم وبناء السياسات الأمنية العامة للدول، حيث تتيح لصانعي القرار فرصة العمل وفق أسس معرفية عقلانية، من خلال تقديم اقتراحات وتوصيات يستند إليها صانع القرار لمعالجة الأحداث المتعلقة بالتهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن الوطني للدولة بالشكل الذي يساهم في تحديد أفضل الأولويات والأهداف الأمنية.

✓ كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كانت الفرصة للمراكز التفكير الفرصة في صناعة القرار السياسي والامن للدول العربية

✓ كلما كانت مراكز البحث والتفكير جادة وذات فعالية وكفاءة كلما استطاعت ان تفرض وجودها في صناعة السياسات الامنية للدول.

✓ إن دور مراكز الفكر العربية في مجال رسم وبناء السياسات لا يزال ضعيف ومحدود حيث أن مهامها لا تزال تخضع لاعتبارات البيئة العربية التي تضيق حرية البحث العلمي ، حيث تفرض الجهات الرسمية قيود سياسية وفكرية على الباحثين، كما تعمل على تحديد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، باعتبارها الممول الرئيسي لتلك المشاريع، بالإضافة إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه المراكز نظرا لعدم قناعة المستثمر بدورها وفعاليتها في مجال البحث العلمي، ومن بين اهم التوصيات التي يمكن تتضمنها هذه الدراسة هي ضرورة العمل على خلق مراكز فكر عربية حقيقية تحتوي على كفاءات عالية ، من شأنها استقطاب العديد من ادمغة العربية الموجودة في الخارج وكذلك يكون لها دور حقيقي في صناعة القرار السياسي والامن للدول العربية .

الهوامش:

¹ كريمة زاوي، دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، (رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي 2014)، ص11.

² كريمة زاوي، دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، (رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي 2014)، ص11.

* أستاذة في السياسة العامة بجامعة أوروبا المركزية Central European University في بودابست، أسترالية الأصل، تحصلت على شهادة الماجستير في 1989، وشهادة الدكتوراه في 1993 في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة Murdoch، قامت بالعديد من الدراسات حول: السياسة العامة العالمية، البنك العالمي والتنمية، مراكز الأبحاث...

³ Pierre, le Petit, Les Think Tanks, revue : études et recherches, Notre Europe, février 2009, P02.

⁴ خالد وليد محمود، دور مراكز الفكر والأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص04.

⁵ سلمة بوريح، مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقر - بومرداس ورقة بحثية منشورة، 131 ص.

⁶ محمود محمد السبلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، ورقة بحثية منشورة على موقع العلوم القانونية لكلية الحقوق، جامعة محمد الأول، المغرب، 2019، ص07.

⁷ توميد رفيق فتاح، مراكز الفكر وتأثيرها في صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان (دراسة نقدية)، مجلة جامعة التنمية البشرية المجلد 2، العدد 3، 2016، ص ص 81، 82.

- ⁸ مركز الجزيرة للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسة حول تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية (2018-2019)، ص 07-09.
- ⁹ مرجع نفسه، ص 06.
- ¹⁰ زكية رانجة، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، ورقة بحثية منشورة ضمن اعمال الملتقى الدولي التاسع المنعقد يوم 18-19 جوان 2015 بالجزائر، ص 11.
- ¹¹ رائد محمد حسن نعيير، معاذ عليوي، دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة "فلسطين نموذجا"، مجلة النافذ للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 153.
- ¹² وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الأردني 1989-2010، (بيروت: معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية، بيروت، 2012)، ص 15.
- ¹³ ساحلي مبروك، دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، ص 257.
- ¹⁴ ساحلي مبروك، دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، ص 260.